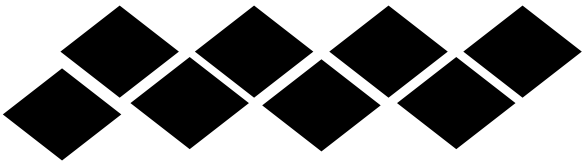

الجمل الاعتراضية في النص الصحفي :

دراسة في البنى والوظائف

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية)

د. تهاني كامل حسين عبدالفتاح

مدرس علم اللغة بقسم اللغة العربية

كلية الألسن – جامعة الأقصر

DOI: 10.21608/qarts.2022.156945.1495

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٤ (الجزء الثاني) يناير ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة **ISSN (Print)**: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية **ISSN (Online):** 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الجمل الاعتراضية في النص الصحفي:
دراسة في البنى والوظائف

الملخص:

يقوم هذا البحث على تتبع الجمل الاعتراضية في الخطاب الصحفي من خلال كتاب الموقف السياسي للكاتب الصحفي إبراهيم سعدة، وبخاصة العامود الصحفي الذي يحمل عنوان "عفوًا سيادة الرئيس" وذلك للكشف عن الأنماط والبنى التركيبية للجمل الاعتراضية، ودلالات الاعتراض، ودلالات علاماته، كما يتناول بعض المظاهر التداولية التي تميز الجملة الاعتراضية من خلال توظيف نظرية التأدب مع التعريف ببعض المفاهيم التداولية التي تتفق وسمات استعمال الجمل الاعتراضية.

الكلمات المفتاحية: الجملة الاعتراضية، التلازم، علامات الاعتراض، الوحدة الترقيمية، تراكيب الاعتراض، دلالات الاعتراض، النظرية التوليدية، نظرية التأدب.

موضوع البحث

لا يستغني كاتب عن استعمال الجمل الاعتراضية في كتابته، ولا تغيب علامتي الاعتراض عن أي نمط من أنماط الكتابة، وقد شكل استعمال الاعتراض سمة أسلوبية في الكلام المنطوق أولا، ثم استعملنا في الإشارة إليه علامتي الاعتراض لنضع بينهما لفظًا أو مركبًا أو جملة وربما أكبر من هذا أو أصغر، فأصبحت العلامة في المكتوب إشارة إلى سمة من سمات المنطوق، ولأهمية الاعتراض أو الجمل الاعتراضية فقد تناولها بالبحث والدراسة كل من النحاة والبلاغيين والمفسرين والمهتمين بعلامات الترقيم، ولكل من هؤلاء وجهة في بحثها ودراستها، وعليه حاولت في هذا البحث التعرف على الضوابط البنيوية للجمل الاعتراضية ووظائف علامتي الاعتراض ودلالات هذه الجمل في سياق النصوص الصحفية وعلاقتها بمفهوم التأدب التداولي وعلامات الخطاب، وقد اخترت من بين النصوص الصحفية نصًا تنوعت فيه صور الاعتراض واستعملت بكثافة تعين على التعريف بخصوصياتها التركيبية والدلالية وملامحها التداولية.

أهداف البحث:

أهدف من وراء هذه الدراسة إلى بحث أشكال التلازم التركيبي للجمل الاعتراضية من خلال توظيف بعض مبادئ النظرية التوليدية مثل: الانتقاء المقولي، والانتقاء الدلالي؛ لبيان ما يمكن أن يعد اعتراضًا وما هو بعيد عن الاعتراض، مع فحص أمثلة من مادة الدراسة، وقد قسم التلازم إلى ثلاثة أنواع: تلازم من الرتبة الأولى، وتلازم من الرتبة الثانية، وتلازم محايد. كما يهدف البحث إلى بحث دلالات الاعتراض في الخطاب الصحفي ممثلا في مادة الدراسة. وأخيرًا يهدف البحث إلى استعراض بعض المظاهر التداولية التي تميز الجملة الاعتراضية من خلال توظيف

نظرية التأدب، وبيان المشابهة بين الجمل الاعتراضية وعلامات الخطاب أو موائزه.

الدراسات السابقة:

١- "**أسلوب الاعتراض في القرآن الكريم من خلال الكشاف للزمخشري – دراسة نحوية بلاغية**"، رابح العربي، رسالة ماجستير (٢٠٠٢) جامعة الجزائر، كلية الآداب، ١٩٥ صفحة. وتناولت هذه الدراسة الاعتراض عند أشهر البلاغيين والنحاة، كما تناولت أقسام الاعتراض باعتبار موقعه كالاعتراض بين أجزاء الجملة الاسمية والفعلية، كما تناولت أقسام الاعتراض المعترض به، كالاعتراض بـ(كان) الزائدة، وبضمير الفصل، والاعتراض بالجملة. ثم الاعتراض في القرآن الكريم من خلال الكشاف، وأخيرا تناول الفصل الثالث موازنة بين الأغراض البلاغية للاعتراض في الكلام العربي والاعتراض في القرآن الكريم.

٢- "**وظائف الاعتراض وأساليبه في نماذج وصور**" لعبد اللطيف أحمد الشويرف، مجلة الآداب واللغات (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر) ع٥ (٢٠٠٦)، ص ١٣٢-١٦١. وتناولت الدراسة تعريف الاعتراض ومواضع الاعتراض وغاياته، وأمثلته من القرآن الكريم، ومن الشعر، والنثر، كما تناولت أساليب الاعتراض في نماذج وصور مثل الاعتراض بين الفعل والفاعل... إلخ.

٣- "**الوظائف التداولية للجملة الاعتراضية**"، كاهنة دحمون، مجلة الخطاب (جامعة ميلود معمري) ع٢ (٢٠٠٧)، ص.٢٣٢- ٢٦٢. طبقت الباحثة نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك **S. Dijk** كما وردت لدى الدكتور أحمد المتوكل ١٩٨٥ فبحثت في العلاقات التي تجمع بين مكونات الجمل الاعتراضية باستعمال مصطلحات هذه النظرية (المبتدأ، الذيل، المحور، البؤرة، وغيرها). واعتمدت الدراسة مادة لبحثها نصي "الإشارات الإلهية" للتوحيدي، تحقيق وداد القاضي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٢،

و"مرايا متشظية" لعبد الملك مرتاض، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر. وهذه الدراسة تختلف عن هذا البحث في كونه يعكف على دراسة بنية الاعتراض من خلال بعض المفاهيم التوليدية، أما فيما يخص الجوانب التداولية فإنه يقوم على تطبيق نظرية التأدب مع استعراض بعض الملامح التداولية الأخري لمثل هذه الجمل الاعتراضية، كما يقوم بحثي على دراسة النص الصحفي.

٤- "**مصطلح الاعتراض عند الزمخشري من خلال تفسيره الكشاف**"، سماح إمكراز، وعلي حميداتو، مجلة الصوتيات (كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة) مج١٥ ع١ (٢٠١٩)، ص ٩٧- ١٠٦. وتناولت الدراسة مفهوم الاعتراض (باعتبار موقعه)، وأقسام الاعتراض عند الزمخشري، كالاعتراض بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والمفعول. بالإضافة إلى الأغراض البلاغية للاعتراض عند الزمخشري في تفسيره، كالدعاء، والتوكيد، والتعظيم.

خطة البحث:

يتكون البحث من ستة مباحث على النحو التالي:

١. **المبحث الأول:** الاعتراض والجملة الاعتراضية.

يعرّف هذا المبحث بمفهوم الاعتراض لغة واصطلاحًا، ومفهوم الجملة في النحو العربي، ويتناول الجملة الاعتراضية عند النحاة، ويتوقف بصورة خاصة على تصور ابن هشام للاعتراض.

٢. **المبحث الثاني:** الترقيم وعلامات الاعتراض.

يقوم على عرض رؤية جيرلدين وودذ للاعتراض وعلاماته، وما تشير إليه من توجيه القارئ إلى فكرة معينة، مع تبيان الوظيفة التركيبية لعلامات الاعتراض، وبحث الاعتراض وعلاقته بالوحدات الترقيمية.

٣. **المبحث الثالث:** الخطاب الصحفي ومادة الدراسة.

يتناول المحور خصوصيات النص الصحفي بوصفه جنسا نصيا، ويعرّف كذلك بالعمود الصحفي في كتاب "الموقف السياسي" للكاتب الصحفي إبراهيم سعده موضوع الدراسة.

٤. **المبحث الرابع:** نحو ضابط بنيوي للاعتراض.

يناقش المبحث التلازم التركيبي للتراكيب الاعتراضية من خلال توظيف بعض مبادئ النظرية التوليدية، مثل الانتقاء المقولي، والانتقاء الدلالي؛ لبيان ما يمكن أن يعدّ اعتراضًا، وما هو بعيد عن الاعتراض مع فحص أمثلة من مادة الدراسة، وقد قسّم التلازم إلى ثلاثة أنواع: تلازم من الرتبة الأولى، وتلازم من الرتبة الثانية، وتلازم محايد.

٥. **المبحث الخامس:** دلالات الاعتراض.

ناقش المبحث الاعتراض من حيث الدلالة (اعتراض لازم، واعتراض غير لازم)، وعرج على دلالة علامات الاعتراض، ثم استعرض الدلالات التي يفيدها الاعتراض في النص الصحفي مادة الدراسة.

٦. **المبحث السادس:** معالم تداولية الجمل الاعتراضية.

يقوم هذا المبحث على استعراض بعض المظاهر التداولية التي تميز الجملة الاعتراضية من خلال توظيف نظرية التأدب، مع بيان المشابهة بين الجمل الاعتراضية وعلامات الخطاب.

وكان من النتائج التي توصل إليها هذا البحث:

- فهم النحاة للحدود التركيبية لصيغ الاعتراض وأنماطها ودلالتها.
- إمكانية فهم الضابط البنيوي لاستخدام هذه الصيغ من خلال تحديد الطبيعة

الدلالية الخاصة بصدور الجمل التي تتضمنها.

- تنوع الدلالات الخاصة بهذه الصيغ وارتباط هذا التنوع بالعلاقة التي تجمع بين الاعتراض وبقية عناصر الجملة أو الوحدة الترقيمية مع مراعاة السياق.
- ثمة مظاهر تداولية ينطوي عليها استخدام بعض الصيغ الاعتراضية كاستخدامها باعتبارها علامات تداولية أو استخدامها لتفعيل مبدأ التأدب ولتنظيم عملية التفاعل.

المبحث الأول

الاعتراض والجمل الاعتراضية

الاعتراض لغة:

يفهم الاعتراض بصورة عامة على أنه المنع، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السابلة من سلوكه(١)، وصيغ الاعتراض هي تلك الصيغ التي تقع بين عنصرين متلازمين من عناصر الجملة، ويتم تحديد الاعتراض في الكتابة من خلال استخدام الشرطة قبل الاعتراض وبعده.

ورد في لسان العرب لابن منظور: "وعرض الشيء يعرض واعترض: انتصب ومنع وصار عارضًا كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها. ويقال: اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه. واعترض الشيء: تكلفه. وأعرض لك الشيء من بعيد: بدا وظهر"(٢)، وقال ابن فارس: "ويقال: اعترض في الأمر فلان إذا أدخل نفسه فيه"(٣). فالاعتراض لغة هو الفصل بين اثنين، أو الدخول بين الشيئين بحيث يكون الداخل بينهما عارضًا وحائلًا.

الاعتراض اصطلاحًا:

أفرد ابن جني بابًا خاصًا للاعتراض ورد فيه: "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، والكلام المنثور، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذًا أو متأولًا"(٤).

ويستفاد هنا كثرة دوران الاعتراض في كلام العرب، وجريانه فيها مجرى التوكيد ومن ثم لم يقبح أن يفصل الاعتراض بين المتلازمين، ولكنه يرى في الوقت نفسه أنه "كلما ازداد الجزأن اتصالًا قوي قبح الفصل بينهما"(٥). أما عن مسميات الاعتراض لدى

النحاة فقد أشار ابن جني إلى أن هناك من النحاة من سمى الاعتراض التفاتًا، وهناك من اعتبره تتميمًا، وهناك من اعتبره حشوًا(٦).

وعليه لم يضع ابن جني حدًا للاعتراض، ولكن يستفاد من كلامه أن الاعتراض هو أن يعترض الكلام كلامٌ يفصل بين متلازميه، ولقد أشار ابن جني إلى قيمة الاعتراض مستحسنًا إياه في قوله: "والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه"(٧) كما وضح في موضع آخر أنه يفيد التأكيد(٨) فيأتي فاصلًا بين المبتدأ والخبر، وما أصله المبتدأ والخبر، كما يأتي بين الفعل ومرفوعه، والفعل ومفعوله، وبين الصفة وموصوفها، وبين المعطوف والمعطوف عليه.

الجملة الاعتراضية:

أولا: مفهوم الجملة في النحو العربي

الجملة لغة:

تدل الجملة في اللغة على جمع الشيء وإجماله، قال تعالى: (لولا أنزل عليه القرآن جملة واحدة) [الفرقان ٣٢](٩)، فالأول قولك: "أجملت الشيء، وهذه جملة الشيء، وأجملته حصلته"(١٠)، وورد في أساس البلاغة للزمخشري: "أجمل الحساب والكلام ثم فصله وبينه ... وأخذ الشيء جملة"(١١)، كما ورد في لسان العرب لابن منظور: "جمل الشيء جمعه ... والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقه"(١٢)، وفي القاموس المحيط: "جمل جمع والشحم أذابه ... والشيء جمعه عن تفرقه ... والجملة جماعة الشيء"(١٣)، ويقول الزبيدي في تاج العروس: "الجملة بالضم جماعة الشيء، كأنها اشتقت من جملة الحبل، لأنها قوى كثيرة جمعت فأجملت جملة. وقال الراغب: واعتبر معنى الكثرة فقيل لكل جماعة غير منفصلة جملة. قلت ومنه أخذ

النحويون الجملة لمركب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى"[١٤]، وورد في المعجم الوسيط: "جمل الشيء جملًا: جمعه عن تفرق. أجمل الشيء: جمعه عن تفرق. وأجمل الحساب: جمع أعداده ورده إلى الجملة، وأجمل الكلام، وفيه: ساقه موجزًا، الجملة جماعة كل شيء، ويقال أخذ الشيء جملة. وباعه جملة: متجمعًا لا متفرقًا، والجملة عند البلاغيين والنحويين: كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه (ج) جمل"[١٥].

الجملة اصطلاحًا:

الجملة عند الزجاجي "هي كلام عمل بعضه في بعض"[١٦]، ويرى ابن جني أن الجملة "هي كلام مفيد مستقل بنفسه"[١٧]، وذكر الرماني أن "الذي تصح به فائدة الكلام هو الجملة نحو: زيد قائم، ويذهب عمرو"[١٨]، وورد تعريف الجملة عند ابن هشام: "الجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ "قام زيد" والمبتدأ وخبره، كـ "زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضرب اللص" و"أقام الزيدان" و"كان زيد قائمًا" و"ظننته قائمًا"[١٩].

أنواع الجمل:

قسم النحاة الجملة باعتبار الإسناد قسمين: اسمية وفعلية، فالاسمية هي المكونة من المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، والفعلية هي الجملة التي تبدأ بالفعل[٢٠]، واختلف البصريون والكوفيون في الاسمية والفعلية، فقد اعتبر البصريون جملة زيد جاء اسمية، واعتبرها الكوفيون فعلية باعتبار زيد فاعل مقدم. وقسم الفارسي الجملة إلى أربعة أقسام[٢١] اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية ووافقه الزمخشري في ذلك. واستفاض ابن هشام في حديثه عن الجملة وأقسامها فقسمها إلى ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وظرفية، وذكر أن الاسمية هي التي تبدأ باسم مثل: جاء محمد، والفعلية تبدأ بفعل مثل: جاء محمد، والظرفية هي التي تبدأ بظرف أو مجرور مثل: أعندك عمرو؟، و أفي البيت عمرو؟[٢٢].

ثانيا: الجملة الاعتراضية:

مثل النحوى ابن هشام المصرى للاعتراض بقوله: "نحو (فلا أقسم بمواقع النجوم)؛ لأن قوله تعالى (إنه لقرآن كريم) جواب (لا أقسم بمواقع النجوم)، وما بينهما اعتراض"(٢٣)، وهذا القول يلّوح بتفسير تركيبيى للاعتراض، فالعلاقة التي تجمع بين القسم وجوابه علاقة تلازم بين تركيب غير مستقل وتركيب مستقل يسند إليه فتكتمل الفائدة التي يحسن معها السكوت علامة على اكتمال الجملة بالمعنى، والاعتراض في هذا المثال يقطع على المستوى الشكلى هذه العلاقة ولا ينفيها.

وذكر ابن هشام أيضا أنه قد يقع أكثر من اعتراض في جملة واحدة فقال: "وفى أثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر، وهو (لو تعلمون)؛ فإنه معترض بين الموصوف وصفته، وهو (قسم) و(عظيم)"(٢٤)، كما ذكر أنه "يجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة"(٢٥)، والملاحظة الجديرة بالذكر هنا أن ابن هشام يقعد هنا لنص مكتوب ويقصد من وراء هذا إلى بيان حدود الجمل وتداخلها.

ولابن هشام أيضا رسالة في اعتراض الشرط على الشرط مثّل فيها لمثل هذا النوع من الاعتراض بقوله: "إن ركبت إن لبست فأنت طالق"، وقصد بمثل هذا النوع أن يتوارد شرطان أو أكثر ويكون في الكلام جواب واحد(٢٦)، ويرى ابن هشام أن هناك تلازمًا بين الشرط الأول وهذا الجواب، فجعل الجواب للشرط الأول، ورأى الجمهور في هذه المسألة أن جواب الثانى محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه"(٢٧)، وإذا أردنا أن نستوضح رؤية ابن هشام للاعتراض وفصله بين متلازمين نذكر هنا تلك الحالات التي استثناها وأخرجها من اعتراض الشرط على الشرط، وهى أن يكون الشرط مقترنًا بجوابه، وأن يكون الشرط الثانى مقترنًا بالفاء لفظًا أو مقترنًا بها تقديرًا، وأن يعطف على فعل الشرط فعل آخر، وأن يكون جواب الشرط محذوفًا(٢٨)، والسبب

وراء هذا هو وجود التلازم بين هذه العناصر وعدم الفصل بينها.

ولعل ما سبق يعكس لنا تصورًا واضحًا حول علاقة الاعتراض ببنية الجملة التي تتضمنه وموقعه من هذه الجملة وعلاقته بوحداتها وعناصرها، فنستشعر من كلامه وجود تلازم بين أركان الجملة يقطعه الاعتراض الواقع بينها ولا ينفيه، كما نرى إمكانية أن تتضمن الجملة الواحدة أكثر من اعتراض، هذا بالإضافة إلى تنوع أشكال الاعتراض في الأمثلة التي ساقها لنا وتنوع مواقعها بين القسم وجوابه، وبين الصفة وموصوفها، وبين الشرط والجزاء، وهكذا.

وعلى ما سبق فقد اعتاد النحاة العرب – ومنهم ابن هشام – على تقسيم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل أخرى لا محل لها من الإعراب، وتندرج الجمل الاعتراضية تحت الصنف الثانى منهما، ولعل تصور ابن هشام وتصنيفه السابق لأنماط عديدة وصيغ مختلفة يمكن أن تشغل موضع الاعتراض، قد تكون كلمة، أو مركبًا، أو تركيبًا، أو جملة يعكس لنا مدى فهمه لطبيعة الاعتراض وطريقة تأويله لهذه الصيغ، إذ عبّر عن جميع هذه الصيغ بالجملة، وإن كنا قد نرى في هذه المواضع غير ذلك من المفردات والمركبات والتراكيب مما لا ينطبق عليه هذا المفهوم؛ ولذا فهذه المركبات تؤول عبر آليات محددة بالجمل، فنجدها جملًا غير كاملة حذفت منها بعض عناصرها، ونجدها في أحيان أخرى عناصر تؤدى معنى الجملة.

ولقد فضلت أن أبدأ هذا البحث بمثل هذا التصور حيث لم أجد بلورة جيدة للتفاصيل التي سوف يناقشها البحث خيرًا من هذا التصور، وسوف أعمل لاحقًا على تفصيل هذا التصور وبيان القيود الشكلية التي ينطوي عليها الاعتراض، كما أتعرض لدلالة هذه الصيغ مفيدة في هذا من أدوات الدرس اللغوي الحديث.

المبحث الثاني

الترقيم وعلامات الاعتراض

يرى جيرلدين وودذ .**Woods, G** أن السبب الرئيس وراء وضع أحدنا لعلامات الترقيم داخل النص هو إيضاح الرسالة المبتغاة من وراء هذا النص، والتأكد من أن القارئ يمسك بما تحاول أن تقوله هذه الرسالة[٢٩]، ويشير كذلك إلى عرفية خاصة تحكم استخدام مثل هذه العلامات؛ فيرى مع غيره من الباحثين أن أية علامة صغيرة توضع داخل النص تمتلك معناها من خلال الاتفاق الحاصل بين الكاتب والقارئ[٣٠].

ولذا يعود الترقيم في جانب كبير منه إلى تلك القرارات التي يتخذها الكاتب أو يكتسبها بشأن المعاني التي يريد تبليغها، فهو دائمًا ما يأخذ بعين الاعتبار وجود القارئ وموقفه من هذه المعاني ونظرته إليها وإلى المعلومات والأفكار التي تتضمنها؛ ولذا هناك من يؤكد على أن الترقيم نتيجة حتمية لشكل معين من أشكال التفكير، أما القاعدة الضابطة له فهي تلك التي تقتضيها الفكرة المعبر عنها[٣١].

والحقيقة أن الترقيم وفق هذه الرؤية يصل بين متخاطبين، وتتلخص مهمته في صيانة المعنى المراد من الرسالة المكتوبة والفكرة التي تعبر عنها حتى لا تلتبس على القارئ، وكثير من الدراسات يعود بالترقيم إلى سمات وخواص أسلوبية تميز الكاتب من ناحية وتميز النوع النصي المكتوب من ناحية أخرى، كما تختلف من بلد إلى آخر ؛ إذ لم يتم الاتفاق على نظام موحّد للترقيم يكتسب صفة عالمية[٣٢].

- **علامات الاعتراض:**

تتم الإشارة إلى الاعتراض داخل الكتابة من خلال وضع الصيغ الخاصة به

بين شرطتين[٣٣]، ولقد أجمل ج. وودذ مجموعة من الخصائص التي تنطوي عليها مثل هذه العلامات، من هذه الخواص أنها توجه القراء إلى اتجاه جديد، ثم تعيدهم إلى النقطة الرئيسة مرة أخرى، وأنه يمكن حذف المواد التي تشغل الاعتراض بشكل آمن دونما تأثير على المعنى[٣٤].

والخاصة الأولى تشير إلى الوظيفة التركيبية لعلامات الاعتراض، فهي تفصل بين عنصرين متلازمين من عناصر بناء الجملة، ولكن هذا الانفصال يقع على مستوى الشكل فقط، فالتلازم موجود بين عنصرين بينهما ارتباط مخصوص يشكل علاقة تركيبية محددة تجمع هذين العنصرين، وترتبط هذه الخاصة بخاصة أخرى، وهى أن الصيغ التي تقع بين علامات الاعتراض جزء من جملة موسعة[٣٥]، فالاعتراض بهذا الفهم يأتي بوصفه وسيلة من وسائل إطالة الجملة، الأمر الذي يجعل هذه الصيغ مكونًا من مكوّنات بنائها، وبالتالي فإن الحذف الآمن المشار إليه في الخاصية الثانية وعدم تأثيره على المعنى يرتبط بمعنى الجملة التي يتخللها الاعتراض، ولا يرتبط بالوحدة التي تجمع بينها وبين هذه الصيغ، فللاعتراض دلالة محددة سنتعرض لها في موضعها من البحث تجعل منه مكونًا مهما من مكونات الجملة التي يتخللها.

والسبب الذي يدعو إلى اتخاذ مثل هذا الموقف من صيغ الاعتراض وعلاماته الترقيمية يتعلق بالصحة النحوية الخاصة بهذه الصيغ، فهذه الصيغ صحيحة نحويًا أو يجب أن تكون كذلك في موضعها من الجملة؛ بمعنى أن ثمة ضابطًا بنائيًا يحكم وجود هذه العلامات والصيغ التي تحتوي عليها داخل جملة معينة من الجمل، وهذا سأوضحه في موضعه من هذا البحث.

الخاصة الثالثة التي أشار إليها وودذ هى أن علامات الاعتراض تأخذ

مكانين؛ ومن ثم فهي تجذب انتباه القارئ بطريقة لا ريب فيها، وتتماشى هذه القدرة على جذب الانتباه مع وظيفة أخرى هي التأكيد؛ فهي توضح فكرة ما بعيدًا عما يحيط بها من العناصر، وبالتالي تضع هذه الفكرة موضع الاهتمام(٣٦)، وأحسب أن هذه الخاصة ترتبط بالمستوى التداولي الخاص باستخدام هذه العلامات؛ إذ يتبين معها الغرض من وراء استخدام مثل هذه العلامات.

خاصة أخرى أشار إليها وودذ، وهى أن هذه العلامات تنطوي على وظائف محددة هي تلخيص أو تحديد عنصر ما من عناصر الجملة، أو أنها تكافئ بينه وبين عناصر أخرى، ولعل هذه الوظيفة دلالية بطبيعة العلاقة التي تربط بين هذه العلامات – وما بداخلها بطبيعة الحال – وبين العناصر التي تسبقها في الجملة (٣٧).

وهنا أشير إلى الوظيفة الفصلية للترقيم، وهى وظيفة تخص علامات الاعتراض أكثر من غيرها، إذ ينطوي استخدام هذه العلامات في بعض الحالات على كيفية تأويل الرسالة، ويضرب أحد الباحثين مثال هذه الوظيفة ببيت شعر للمتنبي، وهو:

أنى يكون أبا البرية آدم وأبوك والثقلان أنت محمد

مقترحا – على ضوء هذه الوظيفة – أن يرقم البيت على النحو التالي:

أنى يكون أبا البرية آدم وأبوك – والثقلان أنت – محمد؟

مشيرًا إلى أن مثل هذا الاستخدام لعلامات الاعتراض وثيق الصلة بالناحية التركيبية أو بتعبير آخر بالوظيفة التركيبية للترقيم، إذ تحدد مثل هذه العلامات الجمل ومكوناتها، وضرب على هذا أيضا العديد من الآيات القرآنية أمثال تلك التي وجدناها لدى ابن هشام(٣٨).

أما الخاصية الأخيرة التي أشار إليها وودذ فهى تتعلق بالعلاقة التي تجمع

بين هذه العلامات وعلامات الترقيم الأخرى، فيرى أن علامات الاعتراض لا تختلط بغيرها من علامات الترقيم الأخرى كعلامات التعجب والاستفهام والاقتباس، فإذا وجدت هذه العلامات وضعت قبل الشرطة الثانية من علامتي الاعتراض(٣٩).

وبعد سرد هذه الخصائص التي تميز علامات الترقيم الخاصة بالاعتراض يمكن القول إن هذه الخواص تلوح وتشي لنا بمجموعة من الضوابط التي تحكم استخدام مثل هذه العلامات، ومهمة البحث هنا هي الكشف عن بعض هذه الضوابط على مستوى كل من التركيب والدلالة، وهذا ما سيتم بيانه في الأقسام التالية من البحث.

- الاعتراض والوحدات الترقيمية:

لعل أشد الجوانب وضوحا ونحن نتحدث عن الاعتراض في اللغة المكتوبة هو حضور صيغ الاعتراض بين شرطتين، ويستطيع الواحد منا وقد عين حدود الاعتراض أن يقرأ ما قبل الشرطة الأولى متبوعًا بما بعد الثانية، وإذا كانت هذه الطريقة في القراءة تؤكد على التلازم بين الوحدات التي يتخللها الاعتراض فإنه لا ينبغى اعتبارها دليلًا على زيادة الاعتراض أو إمكانية حذفها دونما تأثير أو إخلال بالمعنى المراد الذي أراده الكاتب.

على أية حال يستطيع الكاتب أن يعبر عما يريده من المعاني – مستغلًا في هذا إمكانات اللغة التي يتكلمها – بكلمات قليلة تشكل سلسلة بسيطة التركيب، وقد يعبر عنها من خلال مجموع كبير من الكلمات التي تشكل علاقاتها سلسلة معقدة التركيب، وللجملة دور محوري في بناء مثل هذه المعاني، ولذا نجد الجملة في الكتابة تشير إلى وحدة ترقيمية أساسية، ويشير مفهوم الوحدة الترقيمية هذا إلى "أي امتداد لغوي يقع بين عنصري زوج معين من علامات الترقيم، بغض النظر عن إمكانية وقوع وحدات ترقيمية أخرى ضمن هذه الوحدة "(٤٠).

فهناك وفق هذا التعريف وحدات ترقيمية متصلة تبدأ في حالة الكتابة من

البياض المتروك بداية كل فقرة وتنتهى بالنقطة، أو تبدأ من بعد هذه النقطة منتهية بنقطة أخرى دون أن يتخللها وحدات ترقيمية أخرى، وهناك أيضا وحدات ترقيمية لها التحديد الشكلي السابق، ولكنها تتضمن وحدات ترقيمية محشوة تقطع اتصال عناصر هذه الوحدة على المستوى الشكلي، وهذه هي الوحدة الترقيمية غير المتصلة.

ويشار وفق التعريف نفسه إلى الجملة التي تتخللها الصيغ الاعتراضية بعلاماتها المعهودة بالوحدة الترقيمية غير المتصلة، ومثال هذه الوحدة في اللغة الإنجليزية[٤١]:

John, and Sally too, writes extremely well.

وترجمتها إلى العربية هي:

يكتب جون – وكذلك سإلى – بطريقة رائعة للغاية.

ولذا نرى ج. وودذ ينظر إلى المواد التي تقع بين علامتي الاعتراض على أنها جزء من جملة موسعة[٤٢]، ويرى كويرك وآخرون **Quirk et al 1985** أن الوحدة الترقيمية المحشوة – وهي في هذه الحالة صيغة الاعتراض (–وكذلك سالي) – تتم معاملتها على أنها وحدات مستقلة على الصورة التي يتم بها تأويل الجملة السابقة على النحو التالي:

John writes extremely well, and the same goes for Sally.

يكتب جون بطريقة رائعة للغاية، والشيء نفسه ينطبق على سالي.

ولعل هذه الرؤية نراها لدى النحاة العرب في نظرتهم لما يقع موقع الاعتراض على أنه جملة، وإن كان لا ينطبق عليه هذا المفهوم فإنه يتم تأويله بوصفه جملة، وذلك حينما عبروا عن موضع الاعتراض بقولهم "الجمل الاعتراضية"، وهم واثقون من أن الأشكال التي تشغل هذا الموضع تتنوع فتكون كلمة تارة، وتركيبًا تارة أخرى، وجملة مرات كثيرة.

المبحث الثالث

الخطاب الصحفي ومادة الدراسة

النصوص الصحفية:

الكتابة بشكل عام والصحفية منها بشكل خاص نمط مميز من النشاطات التي نتوسل بها محاولة بناء الواقع الاجتماعي وإدارته أو على الأقل التعبير عنه، إذ هناك من يشير إلى العلاقة المتبادلة بين النص والواقع والأعمال التي تدير هذا الواقع، ولنا في رؤية مالينوفسكي Malinowski, B. لعلاقة اللغة بالمجتمع وبالفعل الاجتماعي دليل على هذا التصور، إذ يرى مالينوفسكي أن اللغة هي أداة الفعل الاجتماعي؛ وأن الكلام وسيلة ضرورية للتواصل، بها يتم خلق الروابط الاجتماعية بين أعضاء المجتمع؛ ومن ثم فقد نظر إلى اللغة على أنها ذات خاصية تداولية(٤٣) في المقام الأول، يقول: "إن اللغة في وظيفتها الأساسية وصورتها الأصلية تمتلك بصورة جوهرية سمة تداولية، ذلك أنها صيغة للسلوك، وعنصر أساسي في الفعل البشري المتفق عليه، ويعد سلبيًا النظر إليها كوسيلة من وسائل تجسيد الفكر أو التعبير عنه مما يمثل رؤية أحادية الجانب لإحدى وظائفها الثانوية المخصوصة"(٤٤).

إن هذه الرؤية تنعكس على العلاقة التي تجمع بين الصحافة كعملية تواصلية والنص الصحفي كنتاج لها، كما تنعكس على ما تفعله الصحافة – أو تريد أن تفعله – بهذا النص؛ إذ هناك من يرى أن فهم النصوص عبر المهن المختلفة المعنية بها ينعكس على فهم الكيفية التي تؤدي بها هذه المهن عملها من خلال تلك النصوص(٤٥)، ومن خلال هذا المنظور الذي يؤكد عليه كثير من الباحثين في حقل علوم النص نشير هنا إلى أن الكتابة الصحفية والنصوص المختلفة التي تنتمى إليها تمثل مجموعة نصوص لها خواص مميزة تفترق بها عن غيرها من النصوص

الأخرى، ويطلق على النص الذي يحمل سمات تكوينية وأسلوبية خاصة به مميزة له عن غيره من النصوص والخطابات مفهوم النوع النصي Genre، ويعود هذا المفهوم إلى كل من علم اللغة والأنثربولوجيا والنقد الأدبي، ويمتد من عالم اللغة الروسي رومان ياكبسون Jacobson, R. إلى الناقد ميخائيل باختين Bakhtin, M.، والحقيقة المؤكدة عن النوع النصي أنه يتمتع بخصائص تكوينية تجعله مميزًا عن غيره من الأنواع النصية الأخرى، وتظل مثل هذه السمات باقية على مر الزمن وإن كان قد يحصل لها شيء من التطور، ويشغل أي نوع نصي مكانًا مميزًا داخل ثقافة أولئك البشر الذين يستخدمونه(٤٦)، كما أن النوع النصي كائنًا ما كان هو عبارة عن نشاط اجتماعي؛ بمعنى أنه يلبي حاجات اجتماعية مميزة، وعليه يقوم بوظيفة تداولية يتم تحديدها على ضوء الغرض الذي يتم إنجازه عبر هذا النوع أو ذاك (٤٧).

ويقوم بحثنا هذا على دراسة الكتابة الصحفية من الزاوية المتعلقة باستخدام الترقيم في لغة الصحافة ممثلًة هنا في العمود الصحفي كنوع نصي مميز، له بنيته الخاصة وأسلوبه المميز الذي يفترق بهما عن غيره من الأنواع الأخرى، ولما كانت علامات الترقيم عديدة ومتنوعة رأينا أن نقصر البحث على نمط مميز من علامات الترقيم، وهو الترقيم الخاص بالبنى الاعتراضية، وذلك لخصوصية هذه البنى من جانب، وخصوصية ترقيمها من جانب آخر.

مادة الدراسة:

ولعل اختيار العمود الصحفي مادة لهذا البحث لم يتم – على ضوء التحديدات السابقة لمفهوم النوع النصي – بصورة عشوائية، ولم يكن كذلك تابعًا للبعد الكمي الذي ينظر إلى كثرة ورود مثل هذه العلامات، وإنما وقع الاختيار عليه انطلاقًا من الحقيقة التي مؤداها أن علامات الترقيم بصفة عامة تختلف نسبة تكرارها

ووجودها، بل وأشكال هذا الوجود تبعًا للنوع النصي الذي يتضمنها؛ ولذا يكون الترقيم أحد السمات التكوينية التي قد يفترق بها نوع نصي عن آخر، فالترقيم وسيلة مهمة من الوسائل التي تتذرع بها الكتابة وكذا الكاتب في إيصال المعنى المراد، ولكل كتابة أسلوبها الخاص وطرائقها المميزة في التوصيل، ولعل من أبرز العلامات الترقيمية وضوحًا داخل الكتابة علامات الاعتراض؛ وذلك لما لها من خصوصية شكلية ودلالية، بل وتداولية أيضا لابد أن تشغل حيزًا من اهتمام الباحثين.

وسوف يتناول هذا البحث هذه العلامات من خلال درس الصيغ الاعتراضية محاولًا بيان الضابط البنيوي الذي يحكم استخدامها في الكتابة الصحفية، كما يتطرق إلى الدلالة الخاصة بها في إطار البيانات اللغوية التي تطرحها المادة موضع البحث ممثلة هنا في العمود الصحفي الذى يحمل عنوان "الموقف السياسي"، وهو عمود صحفي يكتبه الأستاذ إبراهيم سعدة في جريدة أخبار اليوم، ولقد اعتمدت الباحثة هنا على كتاب يحمل عنوان هذا العمود، طبع بالهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٨م، ويقع في مائتين وثماني وخمسين صفحة، تضم ثلاثين عمودًا صحفيًا، نحلل منها العمود الأول الذي عنوانه "عفوًا سيادة الرئيس"، ويبدأ هذا العمود بالصفحة الثالثة عشرة وينتهي عند الصفحة الثالثة والعشرين [١٣ – ٢٣].

المبحث الرابع

نحو ضابط بنيوي للاعتراض

من أهم مميزات علامات الاعتراض على المستوى الشكلي أنها تفصل بين عنصرين متلازمين من عناصر الجملة التي تتخللها، وأنها تشير مع الجملة التي تتضمنها إلى وحدة ترقيمية غير متصلة، والتلازم هنا تلازم تركيبي ينبثق عن افتراض عدة خواص تميز الجملة والعناصر التي تتكوّن منها، من هذه الخواص أن الجملة تتكون من عناصر وأجزاء، وأن هذه العناصر تنتمي إلى مدى محدود من الأنماط التركيبية، وتمتلك هذه العناصر أدوارًا ووظائف محددة في إطار الأجزاء الكبرى التي تنتمي إليها(٤٨).

ومن ثم يفهم التلازم الذي يربط بين عناصر الجملة الصحيحة نحويًا من خلال القول إن وجود عنصر ما من عناصر بناء الجملة يعتمد على وجود ما يدعمه من العناصر الأخرى داخل الجملة ذاتها، وهذا الكلام شائع جدًا في البحث البنيوى بصورته البلومفيلدية إذا غضضنا الطرف عن المعنى والدلالة أو بصورته في المنهج التوزيعي لدى هاريس **Harris, Z. S.** فوقوع عنصر ما (أو مورفيم) داخل الجملة يرتبط بوقوع عنصر آخر (مورفيم) داخل الجملة ذاتها(٤٩)، ولكن في إطار المدرسة التوليدية يغدو التلازم خاصًا بالمعجم؛ فهناك وحدات معجمية تتطلب عبر مداخلها وحدات معجمية محددة تكون تالية لها في التركيب، وهو ما يطلق عليه "الخصائص الانتقائية **Selectional Properties**"؛ وتتلخص فكرتها في اختيار مداخل الوحدة المعجمية التي هى صدر التركيب لما يتبعها من وحدات، ولعل هذا الاختيار يرتبط بصورة مباشرة بـ "الانتقاء المقولي **Categorial Selection**" الذي يشير إلى أن

الوحدة المعجمية تحدد الشكل التركيبي لما يتبعها من وحدات، فالفعل دائما ينتقي مركبا اسميا ليشغل موقع الفاعل، ولكن تشومسكى **Chomsky, N. A.** يرى أن الانتقاء المقولي يعتبر حشوًا وزيادة، ومن ثمّ يقصر وظيفة المعجم على ما يسمى "الانتقاء الدلإلى **Semantic Selection**"، وذلك أن الانتقاء الدلإلى يتضمن من بين ما يتضمنه الانتقاء المقولي، ويمثل لهذا بالافتراض التالي" "دعنا نفترض أنه إذا ما كان الفعل أو أي صدر آخر يختار دلاليًا مقولة دلالية يرمز لها بالرمز **c** فإنه يختار حينئذ مقولة تركيبية هي التحقق البنيوي الصحيح للمقولة **c**"(٥٠).

وسوف نوظف الانتقاء المقولي وفق أغراض هذا القسم من البحث إذ نقصره على الضابط البنيوي للاعتراض، فالفعل (كتب) ينتقى مقوليًا مركبين اسميين أولهما هو فاعل هذا الفعل، والثاني هو مفعول هذا الفعل، هذا هو المقصود بالانتقاء المقولي، إذ تعين مداخل الوحدات المعجمية التحقق البنيوي للأشكال التي تنتقيها.

وإذا قلنا بأن الاعتراض يفصل بين متلازمين، فإنه يفصل بين مقولتين تختار الأولى منهما باعتبارها صدرًا للتركيب المقولة الثانية، ولنضرب على هذا المثالين التاليين من المادة التي نقيم عليها البحث:

– تسلمنا – بعد أسابيع معدودة – دراسة الجدوى(٥١).

وأنه يوافق – من حيث المبدأ – على هذه الفكرة(٥٢).

فالفعل (تسلم) باعتباره صدرًا للجملة الفعلية يتطلب مركبين اسميين، الأول هو فاعل، والثاني مفعول؛ لذا فالتلازم هنا مفترض بين (تسلمنا) والمركب الإضافي الاسمي (دراسة الجدوى)، وفصل بينهما عن طريق الاعتراض، وتتأكد الصحة النحوية للاعتراض من خلال كونه منتقى أيضا عن طريق الصدر نفسه، بمعنى أن هناك تلازمًا بين صيغة الاعتراض والفعل، ولكن هذا التلازم يمكن أن نطلق عليه

"تلازم الرتبة الثانية"، على المعنى الذي يشير فيه هذا المفهوم إلى إمكانية الحذف أو التأخير دونما إخلال بالمعنى، وبعبارة أوضح نقول إنه على الرغم من انتقاء الصدر لصيغة الاعتراض إلا أنه يمكن حذف هذه الصيغة أو تأخيرها إلى نهاية الجملة، فيمكن لنا أن نقول:

- تسلمنا دراسة الجدوى بعد أسابيع معدودة.

أو أن نقول:

- تسلمنا دراسة الجدوى.

والفاصل في هذا النوع من التلازم ألّا تقوى صيغة الاعتراض مع الصدر على بيان معنى مفيد؛ ففي المثال الأول لا يحسن السكوت على قولنا:

- تسلمنا بعد أسابيع معدودة. ؟ (٥٣)

إذ لا يقوى هذا التركيب على الإفادة؛ والسبب وراء كل هذا وجود نوع من "تلازم الرتبة الأولى" داخل التركيب، وهو التلازم بين الصدر الفعلي (تسلم) والمركب الإضافي (دراسة الجدوى)، فهما مركبان متلازمان، أو على الوجه الصائب وحدتان معجميتان متلازمتان للتعبير عن معنى محدد.

والمثال الثاني (٢) يفصح عن هذه العلاقات، فقولنا:

- يوافق – من حيث المبدأ – على هذه الفكرة

يمكن فيه التقديم والتأخير، فنقول:

- يوافق على هذه الفكرة من حيث المبدأ.

كما يصح فيه قولنا:

- يوافق على هذه الفكرة.

ويصح كذلك:

- يوافق من حيث المبدأ.

إن جملة الكاتب "يوافق – من حيث المبدأ – على هذه الفكرة " جملة أراها صحيحة نحويًا، فوقوع الاعتراض بين الفعل (يوافق) والمركب (على هذه الفكرة) يشير إلى أن التلازم بينهما أقوى من التلازم بين هذا الفعل وصيغة الاعتراض، وهذا ما يفسره لنا أحد مبادئ النظرية التوليدية، وهو مبدأ متاخمة الحالة **Principle of Case Adjacency**، الذي ينص على أنه "يجب أن يتاخم العنصرَ الذي حُدّدت حالته العنصرُ الذي حدد له هذه الحالة"(٥٤)، ويمكن تبسيط الفكرة التي ينطوى عليها هذا المبدأ بالمثال التالي: إذا كان هناك فعل يأخذ تكملة اسمية وتكملة بالجار والمجرور كان الأول أقرب إلى الفعل(٥٥).

وهنا يمكننا القول بوجود سُلّمية محددة للتلازم، فهناك تلازم من الرتبة الأولى وتلازم من الرتبة الثانية، والفاصل بينهما هنا أن الأول لا يحتاج فيه المتكلم إلى فضل بيان حتى يفيد منه معنى تامًا، فقد يفيد هذا المعنى حتى ولو كانت الجملة منزوعة من سياقها (كما في قولنا: تسلمنا دراسة الجدوى، أو في قولنا: يوافق على الفكرة)، أما الثاني فيحتاج إلى فضل بيان أو يحتاج إلى تصور سياق يحكم فيه بصحة هذا النوع من التلازم، أو يتحول فيه هذا التلازم من الرتبة الثانية إلى الرتبة الأولى؛ كأن يكون قولنا: يوافق من حيث المبدأ إجابة عن استفهام في سياق تخاطبي محدد علم فيه المخاطب أن ثمة تلازمًا من الرتبة الأولى قد وضح قبل النطق بهذا التركيب.

وهناك ما يمكن أن يسمى "**التلازم المحايد**"، وهو أن يتساوى الاعتراض وما بعده في التحقق البنيوي للمقولات التي ينتقيها صدر الجملة، ومثاله:

تقدمها القناة الأولى الإسرائيلية – باللغة العربية – في الساعة السادسة [٥٦].

فهنا يوجد تلازم بين صدر الجملة (تقدمها) وبين (في الساعة السادسة) يتساوى مع تلازم هذا الصدر نفسه مع (باللغة العربية)، وبالتالي لا ينتفي التلازم بينهما، بل كلاهما من النوع نفسه من تلازم الرتبة الأولى؛ فيصح قولنا:

- تقدمها القناة الأولى الإسرائيلية في الساعة السادسة. (إذا كنا نجهل زمن الحدوث)

ويصح كذلك قولنا:

- تقدمها القناة الأولى الإسرائيلية باللغة العربية. (إذا كنا نجهل ماهية اللغة)

دون حاجة إلى تخيل سياق تكون فيه هذه الجملة صحيحة نحويًا، فكلاهما جملة صحيحة نحويًا، وكلاهما يتساويان في التلازم من حيث الدرجة، ولذا يصح أن تتخذ كل واحدة منهما مكان الأخرى، فنقول:

- تقدمها القناة الأولى الإسرائيلية في الساعة السادسة باللغة العربية.

ومما سبق يمكن القول إن صدر الجملة ينتقى مقوليًا ودلاليًا بقية عناصر الجملة، وإن تركيب الاعتراض بوصفه وحدة من وحدات بناء الجملة الصحيحة نحويًا ينتقى عن طريق صدر هذه الجملة، ويشار إلى ارتباطه بهذا الصدر بدرجات مختلفة، فإذا كان التلازم بينه وبين الصدر من الرتبة الأولى فهو عنصر أساسي في هذه الجملة لا يمكن الاستغناء عنه أو حذفه، أما إذا كان ارتباطه بالصدر يسمح بالحذف أو التقديم والتأخير فهو تلازم من الرتبة الثانية، وفى حالة ما إذا كان الارتباط محايدًا يسمح بالتقديم والتأخير ولا يصح الحذف.

المبحث الخامس

دلالات الاعتراض

- الاعتراض اللازم وغير اللازم:

يمكن لنا – في سياق هذا البحث وعلى ضوء المعلومات التي تتيحها لنا البيانات التي نعالجها – أن نقسم الاعتراض إلى قسمين، أحدهما **الاعتراض اللازم من جهة الدلالة**، والثانى هو **الاعتراض غير اللازم**، ومثال غير اللازم نجده في قوله:

– " أدلى وزير الإعلام – السيد صفوت الشريف – بتصريحات لخص فيها ما دار في هذا اللقاء " (٥٧).

فما بين العلامتين (– السيد صفوت الشريف–) يمكن حذفه دونما تأثير على القضية التي يقصد إليها الكاتب، فهذه الصيغة لا تضيف جديدًا إلى معلومات المتلقي، ولكن لهذا الاعتراض فضل الإبانة، فما سبقه من كلام احتاج من وجهة نظر الكاتب إلى بيان وتوضيح، ولعل السبب في هذا يرجع إلى أن المقال مكتوب إلى قراء كثيرين قد نجد منهم من لا يعرف الشخصية التي تشغل هذا المنصب وقت كتابة العمود؛ لذا عمد الكاتب إلى ذكره إمعانًا في التوضيح، وقد يكون السبب وراء هذا الاعتراض أن ينقل لنا الكاتب بعض الموثوقية عن طريق نسبة الاقتباس المباشر أو غير المباشر إلى قائله.

ولكن هناك من الاعتراض ما لا يماثل تفاصيل هذا المثال، وهو الاعتراض اللازم، فنجد قوله:

– "ليست هذه هى المرة الأولى التي اختلف فيها – في الرأي – مع السيد رئيس الجمهورية"(٥٨).

وهذا المثال يدل فيه الاعتراض على الاحتراس من تعميم القضية التي يعبر عنها الكاتب في رسالته هذه، وذلك على الصورة التي يكون بها هذا الاعتراض جزءًا من الرسالة، ويضيف جديدا إلى المتلقي، فقد قصد الكاتب من خلال هذا الاعتراض إلى بيان مجال "الاختلاف"، وهذا المثال يتشابه مع سابقه في أن الاعتراض قصد به فضل بيان، ولكن الفرق بينهما أننا قد لا نستطيع حذف هذا الاعتراض، إذ إنه اعتراض أحسبه لازمًا، ومعنى لزومه قد ينفى كونه اعتراضًا، ولكنه كذلك بسبب وجود علامات الاعتراض من ناحية، ووقوعه في موقع مخصوص من ناحية أخرى؛ فإذا تأملنا المثال السابق، وجدنا أن الصياغة الأساسية لهذا المثال قد تكون: "ليست هذه هي المرة الأولى التي اختلف فيها – (...) – مع السيد رئيس الجمهورية (في الرأى)"، ولكن وقوع هذا الاعتراض بعد ذكر "الاختلاف" له دلالته ووظيفته في هذا الموقع دون غيره.

ويمكن في ظل هذين المثالين أن نقسم الاعتراض على قسمين: **اللازم** هو ما لزم وجوده بوصفه عنصرًا أساسيا للقضية المراد التعبير عنها، ويمكن لنا في هذه الحالة أن نحذف علامات الاعتراض وإن كان لبقائها دلالة ومقصد، أما **غير اللازم** فهو ما لا يلزم وجوده داخل القضية بوصفه عنصرًا ثانويًا يمكن حذفه بعلامتيه دون إخلال بمعناها، ولوجودهما دلالة ومقصد أيضا.

ولزيادة بيان هذا التقسيم والتأكيد على صحته نسوق المثالين التاليين، وقد حذفنا منهما الصيغ الاعتراضية دالين عليها بنقاط ثلاثة؛ إشارة إلى الحذف، ثم نعيدهما مرة أخرى ونرى لمَ كان هذا التقسيم صحيحًا؟

يقول الكاتب:

– " حقيقة أن مصر –... – لديها أكثر من قناة فضائية تحرص الشعوب العربية

على متابعة برامجها،

– ولكن حقيقة أيضا أن مصر –... – لا تملك قنوات تليفزيونية وإذاعات فضائية أو محلية(٥٩).

فهنا نقرأ قضايا متعاكسة ومتضادة؛ فالكاتب يرى أن مصر لديها قنوات فضائية، ويرى كذلك أن مصر نفسها ليست لديها قنوات فضائية، فهذا المثال أوردناه دليلا على لزوم بعض صيغ الاعتراض وأهميتها في بيان المعنى، فإذا أعدنا ما حذفناه إلى مكانه قرأنا قضايا صحيحة غير متعارضة. يقول الكاتب:

– " حقيقة أن مصر – كحكومة ممثلة في وزارة الإعلام، الممثلة هي الأخرى في اتحاد الإذاعة والتليفزيون – لديها أكثر من قناة فضائية تحرص الشعوب العربية على متابعة برامجها،

– ولكن حقيقة أيضا أن مصر – كقطاع خاص – لا تملك قنوات تليفزيونية وإذاعات فضائية أو محلية ".

وهنا يمكن لنا أن نحذف علامات الاعتراض لأن ما بينها يمثل اعتراضًا لازمًا، ولكن السؤال المهم هنا لماذا يلجأ الكاتب إلى وضع علامات الاعتراض قبل وبعد اعتراض صنفناه لازمًا؟

ولعل الإجابة عن هذا تكمن في أن علامات الاعتراض هذه قد يلجأ إليها الكتاب للتشديد على أن ما تحتويه هذه العلامات جد مهم بالنسبة للكاتب نفسه أو بالنسبة إلى تفسير المتلقي للقضية التي يريد عرضها في مقاله، وبالتالي لهذه العلامات دلالة، ولما بينها أيضا دلالة، ولهما معا وظيفة تداولية يضطلعان بأدائها هي التنبيه على هذا المضمون أو تأكيده.

ولكن الواضح أن تفسير الاعتراض دلالة ووظيفة ينبني على علاقة هذا

الاعتراض بموضوع المقال، فالمقال مبنى على أساس المقارنة والمقابلة بين المؤسسة الحكومية، والمؤسسة الخاصة فيما يخص الإعلام وإنشاء القنوات التليفزيونية، وبين الإعلاميين أصحاب الإذاعة والتليفزيون والإعلاميين أصحاب الأقلام، وبالتالي قصد بهذا الاعتراض وضع هذه المقارنة للتنبيه على الواقع، وتلمس أسباب المناشدة بتغييره.

- دلالة علامات الاعتراض:

لاحظنا أن علامات الاعتراض تقع بين عنصرين متلازمين من عناصر بناء الجملة التي تتضمن صيغ الاعتراض وعلاماته، ووضح أن بعض هذه الصيغ ترتبط كذلك بالعناصر السابقة عليها بتلازم من نوع مخصوص، تأتي خصوصيته من كونه لا يضارع التلازم بين صدر التركيب والتكملة المفترضة لهذا الصدر، والسؤال الآن عن دلالة علامات الاعتراض.

إن دلالة هذه العلامات ترتبط بالعناصر السابقة عليها وترتبط كذلك بمضمون الجملة التي تتضمنها كاملة، والسبب يعود إلى نوع محدد من الارتباط الدلالي الحاصل بين هذه العلامات ومعاني العناصر التي تتكون منها الجملة، وهنا نعود إلى ما يسمى بالتلازم، فالتلازم التركيبي الذي تم عرضه في القسم الخاص بالضابط البنيوي للاعتراض يمكن أن نجد له نظيرًا دلاليًا هو التلازم الدلالي، وهو يتعلق هنا بتفسير الجملة أو قل بتفسير الوحدة الترقيمية (الجملة) غير المتصلة التي تتضمن الاعتراض، والتلازم الدلإلى يشير إلى أن ثمة ارتباط بين الاعتراض والعناصر التي تتكون منها الوحدة الترقيمية ككل، فالاعتراض بوصفه عنصرًا من عناصر هذه الوحدة له القدرة على التأثير في طريقة تأويل الجملة باعتبارها وحدة الترقيم الأساسية، ومثال هذا التلازم الدلالى نقتبسه عن دراسة هدلستون وبلوم Huddleston, R &

Pullum, G.، ففى المثال التالي[٦٠]:

A *woman* has been elected president *for the second time.*

سيدة انتخبت رئيسًا للمرة الثانية.

هناك اعتماد وتلازم دلإلى بين (***woman***) و (***for the second time***)، فيمكن تفسير الجملة بطريقتين تبعا لما يسمى مجال تأثير العناصر، فتأثير ***for the second time*** *(للمرة الثانية)* على تأويلنا لصدر الجملة (***woman***) لما بينهما من تلازم دلإلى قد يكون تأثيرًا موسعًا فيكون معنى (***woman***) تبعًا لذلك هو أية سيدة أخرى قد تم انتخابها، وقد يكون تأثيرًا ضيقًا فيكون معناها السيدة ذاتها التي تم انتخابها للمرة الثانية.

والاعتراض بوصفه عنصرًا يرتبط نحويًا بما سبقه من عناصر أو يرتبط بمضمون الجملة كاملة يمتلك تأثيرًا مماثلا على تأويل الجملة التي يقع خلالها، والمتأمل للاعتراض في مادة الدراسة يلحظ أنه يحد من مجال العناصر التي تسبقه بمعنى أنه يجعل المجال الخاص بمعانيها مجالًا ضيقًا على المعنى الذى يكون دور الاعتراض فيه محكومًا بطبيعة العلاقة الدلالية بين عناصر الاعتراض والعناصر التي سبقتها أو مجموع عناصر الوحدة الترقيمية ككل، ففى المثال التالي:

– أبلغ دليل على حرية الصحافة التي تتمتع بها الأقلام المصرية – حاليًا – بفضل دعم الرئيس [٦١].

نرى أن دلالة علامات الاعتراض مرتبطة في هذا بعنصر الاعتراض (حاليًا) تخصص مضمون الوحدة الترقيمية (الجملة) بميقات محدد ؛ مما يجعل أنظارنا تتجه إلى الاعتراض لا على أنه عنصر زائد، بل على أنه عنصر له فضل بيان خاص بمعنى الجملة كاملة.

أما عن الدلالات الأخرى للاعتراض فمنها ما يلى:

تحديد الزمان والمكان:

– أبلغ دليل على حرية الصحافة التي تتمتع بها الأقلام المصرية – حاليًا – بفضل دعم الرئيس (٦٢).

– لقد سبق أن كتبت – منذ فترة – مؤكدًا أن الصورة كثيرًا ما تكون أقوى من الكلمة (٦٣).

– عدم موافقتها – في الوقت الراهن – على المساس بهذا النص أو إلغائه (٦٤).

– من المتوقع أن الدولة سترفع يدها – إن لم يكن اليوم، فغدًا – عن دعم المؤسسات الصحفية القومية (٦٥).

– الحرية المطلقة التي ينعم بها –حاليًا ومنذ بداية عهد الرئيس مبارك– الإعلام المقروء(٦٦).

– والدليل على ذلك أن صفوت الشريف قال لي – منذ أيام قليلة ماضية– إن الوقت حان الآن لقيامكم بإنشاء قناة (٦٧).

التفصيل والتوضيح:

– فالمعروف أن الإعلام المقروء – صحافة وكتبًا – لم يعرف حرية حقيقية (٦٨).

– منذ اليوم الأول لتولى الرئيس مبارك مهامه – رئيسًا للجمهورية – وحتى لحظة كتابة هذه السطور (٦٩).

– فالإعلام – المقروء والمسموع والمرئي – كل لا يتجزأ (٧٠).

– مرتبات خيالية – تحسب بملايين الدولارات سنويًا– للصحفيين المشهورين(٧١).

التعيين:

– وهذا ما دفعنا – سيادة الرئيس – للتفكير [٧٢].

– إننا نعلم – يا سيادة الرئيس – أن القانون لا يمنع....[٧٣].

– آن الأوان – سيادة الرئيس – لاستكمال النهضة الإعلامية [٧٤].

التعريف والوصف:

– ويبدو أن مادة القانون – التي ترسخ انفراد اتحاد الإذاعة والتليفزيون بالبث الإذاعي والتليفزيوني – وقفت في طريق تحقق حلمنا الكبير [٧٥].

– القنوات الفضائية العربية مثل أم بى سى و فيوتشر – اللبنانيتين– ناهيك بالطبع عن الروعة التي تقدم بها [٧٦].

– تتطلب إلغاء المادة العجيبة – التي أقحمت على القانون – وتحظر... [٧٧].

الشمول:

– ومع خفض أسعار أجهزة استقبال القنوات الفضائية – عربية وأجنبية – سيتضاعف عدد المصريين... [٧٨].

– لتصبح نشرات الأخبار – في كل قنواتنا التليفزيونية – على نفس مستوى الإبهار[٧٩].

التأكيد:

– فلا فارق – بالقطع – بين رأى يقرأ وآخر يسمع أو يرى [٨٠].

– لا نستبعد اليوم الذى ستطالب فيه المؤسسات الصحفية القومية – جميعها بلا استثناء – بالاعتماد على نفسها [٨١].

التنبيه ولفت الانتباه:

–إن اقتراحنا – لعلك تذكر – كان خاصًا ومقصورًا على قناة تليفزيونية شاملة [٨٢].

وفي هذه الحالة يصح تقديم الجملة المعترضة فنقول: لعلك تذكر إن اقتراحنا كان خاصًا ومقصورًا على قناة تليفزيونية شاملة.

الإضافة:

– ونفس الحرية التي يتمتع بها الإعلام المقروء يجب أن يتمتع بها – أيضا – الإعلام المسموع والإعلام المرئي [٨٣].

التخصيص:

– حجم الحرية التي نتمتع بها نحن – أصحاب الأقلام– في الصحافة المصرية القومية والحزبية[٨٤].

المبحث السادس

معالم تداولية الجمل الاعتراضية

التداولية "مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية"(٨٥)، والتداولية تهتم – في النص الأدبي– بعلاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، اعتمادًا على الموائز اللغوية في الخطاب لتوصيله إلى المستقبل بوضوح(٨٦). ويعود مصطلح التداولية إلى عمل السلوكي السيميائي الأمريكي شالز موريس Charles Morris، وتفريقه بين أجزاء ثلاثة من السيميائية هي: التركيب، والدلالة،و التداولية"(٨٧)، فالتركيب هو العلاقات الشكلية بين العلامات، والدلالة تهتم بعلاقة العلامات بما تدل عليه من أشياء، أما التداولية فهي دراسة علاقة العلامات بمستعمليها ومفسريها من المستقبلين. إذن فالتداولية تركز على جانبين هما: الاستعمال، والتفاعل، وصولًا إلى المعنى وطرائق فهمه، فهي تمثل مرحلة التواصل بين المخاطبين من خلال النص اللغوي(٨٨).

بعض المظاهر التداولية لعلامتي الاعتراض:

لا يمكن فصل العناصر المشكلة لبنية الاعتراض عن بقية عناصر الجملة التي تتضمنها إذا كنا بصدد الكشف عن الفعل الكلامي التي ينطوى عليها استخدام هذه الجملة، ولكن هذا الكشف ليس موضوعًا لهذا البحث؛ ذلك أن بنية الاعتراض لا يتكون لها منفصلة فعل كلامي إلا إذا كانت جملة كاملة قائمة بذاتها، وعلى الرغم من هذا ثمة بعض بنى الاعتراض تشكل موائز ومحددات تداولية معينة والبعض الآخر

يشير إلى عدد من الظواهر التي تحكم استخدام التعبيرات اللغوية في سياقات اجتماعية محددة كمبدأ التأدب هذا بالإضافة إلى قدرة البعض على تعيين مخاطب محدد، ولنبدأ بتداولية استخدام علامات الاعتراض.

- تداولية علامات الاعتراض:

بعد أن عرضنا للاعتراض وأنواعه كما نتصورها، وبعد أن عرضنا كذلك لدلالات الصيغ الاعتراضية، نوضح الآن بعض الأسس التداولية التي ينطوي عليها الاعتراض، ونبدأ هنا مع علامات الاعتراض (– ... –)، فهذه العلامات يمكن أن نشير إلى أنها ذات خاصية تداولية، تهدف فى إطار الخطاب والنص الذى يتضمنها إلى **التنبيه** على ما يقع خلالها من تعبيرات، كما يمكن أن تشير في بعض الحالات إلى التفسير والتوضيح والتحديد وغير ذلك من الوظائف التي نستشعرها ونحن نقرأ خطابًا ما يضم مثل هذه العلامات شأنها في هذا شأن علامات الترقيم الأخرى التي تنطوي على وظائف تداولية كعلامات التعجب.

- الاعتراض والموائز أو العلامات التداولية:

هناك العديد من عناصر الخطاب التي يطلق عليها موائز تداولية، وهذه الموائز عبارة عن صيغ نحوية غير إلزامية فارغة الدلالة، ولكنها ليست اختيارية على المستوى التداولي، بل تضطلع بالعديد من المهام والوظائف التداولية، ومن علامات هذه الموائز أننا لو حذفناها من الخطاب ظل مقبولًا نحويًا، ولكن قد يحكم عليه بأنه خطاب غير طبيعى أو غير لبق، أو غير متماسك أو حتى غير مؤدب، وغير لطيف أو متعنت داخل سياق التفاعل[٨٩]، ولكن السمات السابقة لا تصلح وحدها في حد هذه الموائز؛ إذ إن ثمة سمات أخرى لهذه الموائز منها أنها: لا تؤثر في شروط صدق المنطوق، ولا تضيف شيئًا إلى محتواه القضوي، وتتصل بموقف الكلام وليس

بالموقف المخبر عنه، ولها وظيفة تعبيرية انفعالية [٩٠].

ولقد ورد في التحليل بعض الصيغ التي يمكن أن يشار إليها – بعد أن تنطبق عليها الشروط السابقة – على أنها موائز تداولية، ومن هذه الصيغ (بالقطع) [٩١]، فهى مائز تداولي يدل على التأكيد، ومنها كذلك (أيضا) [٩٢] الدالة على الإضافة.

– الاعتراض ومبدأ التأدب:

التأدب هو مفهوم حديث اعتنت به اللسانيات التي تهتم بتحليل الخطاب أو المحادثة وتمت معالجته على أسس لسانية واجتماعية برغماتية باعتباره منوالًا تواصليًا يحتاجه المتخاطبون لإيجاد نوع من التوازن داخل المحادثة يضمن التفاعل والتواصل وحفظ ماء الوجه. ويتجلى التأدب في استخدام أفعال كلامية يعتبرها المتكلم استراتيجيات تواصلية يتم استخدامها في سياقات تلفظية معينة، ويهدف من خلالها إلى تجنب الصراع أو الحد منه أثناء التحادث، وخاصة عندما تتضارب مصالح المشاركين في التلفظ"[٩٣]. فالتأدب من شأنه إقامة علاقات قوية بين المتحدث ومخاطبه، وإثارة الاحترام المتبادل ومراعاة شعور الآخر فالتأدب هو الاحترام، والتقدير، والتعظيم. والتأدب وسيلة من وسائل التلطف اللغوي خاصة في المجال السياسي؛ فهو يكشف عن نية المتكلم تجاه المخاطب أو الآخر على وجه العموم، ويتمثل دوره في الحفاظ على قدر من الانسجام والتلاحم بين المتكلمين[٩٤].

ويعد مبدأ التأدب من المبادئ التداولية المستخدمة داخل التفاعل، ويشير إلى الوسائل الموظفة من قبل المتكلم كي يظهر من خلالها وعيه بالصورة العامة لشخصية المتلقي[٩٥]، وليس التأدب في رأيي مقصورًا على الخطاب المنطوق إنما نلمح بعض مظاهره من خلال الكتابة، ولاستخدام التأدب أسباب، ومن بين هذه الأسباب التي تحكم استخدام استراتيجية "التأدب" داخل الخطاب وقف براون وليفنسون

Brown, P. & Levinson, S. C. على ما يسمى السلطة Power والمسافة الاجتماعية Social distance، فسلطة المستمع على المتكلم وكذلك الفاصل الاجتماعي بينهما يحمل المتكلم على استخدام استراتيجية التأدب في خطابه كي يضمن نجاعة عملية التواصل على ضوء الأبعاد الاجتماعية التي تحكمها[٩٦].

وإذا عدنا إلى أمثلة الاعتراض في مادة الدراسة نرى أن من أمثلة الاعتراض ما يستخدم هذه الاستراتيجية "التأدب"؛ مما يجعل بعض أمثلته مستخدمًا استخدمًا تداوليًا مميزًا، ومنها قوله:

– وهذا ما دفعنا – سيادة الرئيس – للتفكير[٩٧].

– إننا نعلم – يا سيادة الرئيس – أن القانون لا يمنع القطاع الخاص من إصدار الصحف[٩٨].

– آن الأوان – سيادة الرئيس – لاستكمال النهضة الإعلامية[٩٩].

– أدلى وزير الإعلام – السيد صفوت الشريف – بتصريحات[١٠٠].

– أن نذهب لمقابلة وزير الإعلام – السيد صفوت الشريف – وبحث الاقتراح معه[١٠١].

كما أن استخدام الكاتب لبعض الألقاب الاجتماعية والوظائف يدل على هذه الظاهرة أيضا، وأحسب أن استخدام هذه الاستراتيجية داخل الخطاب يرتبط بأحد المبادئ الثلاثة التي تنطوي عليها نظرية التأدب لدى لاكوف Lakoff, R. وهو المبدأ القائل "كن ودودا"[١٠٢] ؛ ذلك أن استخدام الاعتراض في الأمثلة السابقة على هذه الصورة يحسّن من فرص الاقتراب بين الكاتب ومتلقيه.

– الاعتراض وأطراف التفاعل:

إن الأمثلة السابقة التي دللنا بها على استخدام الكاتب لصيغ الاعتراض

استخدامًا تداوليًا وفق مفهوم "التأدب" يمكن لنا أن ندلل بها أيضا على محور مهم من محاور الدرس التداولي، ألا وهو تعيين المخاطب، فالأمثلة السابقة تستخدم فيها صيغ الاعتراض كي تحدد مخاطبًا معينًا من بين مجموع كبير من جمهور المتلقين، ولعل هذا التعيين له دوره في تلقي الرسالة الواردة في إطاره وفهمها، وبالتالي قد يضطلع الاعتراض بالعديد من المهام التداولية.

• • •

الخاتمة والنتائج:

يمكن مقاربة أي شكل لغوي من خلال ثلاث زوايا هي البنية، والدلالة، والاستخدام، وهي زوايا مترابطة بشكل معقد؛ لذا اعتمدت في بحثي هذا على محاولة الكشف عن تفاصيل خاصة بكل زاوية من هذه الزوايا، وارتبط كل محور من محاور هذا البحث بزاوية، وتوصل البحث إلى عدة نتائج نجملها فيما يلى:

- قدّم ابن هشام تفسيرا تركيبيا قائما على وثاقة العلاقات التي تربط بين عناصر الجملة التي تقع ضمنها الصيغ الاعتراضية، وقدم لأشكال تركيبية عديدة تتشكل منها هذه الصيغ.
- حديث النحاة عن "جملة" نراها في مواضع عديدة مجرد كلمات ومركبات وتراكيب يمكن فهمه على أنهم يتحدثون عما هو في تأويل الجملة.
- تتسم علامات الترقيم الخاصة بالاعتراض بعدة سمات ترتبط بالمعنى ومقصود الكاتب، ومن هذه السمات ما هو خاص بالتركيب، ومنها ما يخص الدلالة، ومنها كذلك ما ينطوي على الاستخدام التداولي، ومنها ما يتطرق إلى علاقة هذه العلامات بغيرها من علامات الترقيم.
- يقع الاعتراض ضمن الوحدات الترقيمية غير المتصلة، ولهذا علاقة قوية بتصور النحاة عن مفهوم الجملة الاعتراضية.
- ثمة تلازم من نوع خاص يربط بين بنى الاعتراض والجملة التي يتخللها، وهو تلازم يأتي في مرتبة ثانية للتلازم الحاصل بين العناصر الرئيسة التي يفصل بينها الاعتراض
- بعض صيغ الاعتراض ترتبط بعناصر الجملة السابقة عليها من خلال تلازم من الرتبة الأولى؛ فلا يبقى لها من الاعتراض إلا علامتاه

- هناك ما يسمى بالتلازم المحايد حيث يتساوى الاعتراض مع العناصر الرئيسة في بناء الجملة.
- هناك بعض الأدوات الإجرائية التي نستطيع من خلال التمييز بين درجات التلازم بين الجملة الاعتراضية والجمل الحاضنة منها التقديم والتأخير والحذف وسياق الاستعمال.
- ينقسم الاعتراض من جهة الدلالة على ضربين، الأول هو الاعتراض اللازم، وهو ما كان ارتباطه التركيبي بعناصر الجملة السابقة عليه يشكل تلازمًا من الرتبة الأولى؛ فلا يصح فيه حذف، أما الضرب الثانى فهو الاعتراض غير اللازم، ويشمل البنى ذات التلازم التركيبي من الرتبة الثانية والبنى ذات التلازم المحايد؛ فيصح فيه الحذف والتقديم والتأخير وإن كان لوجوده فضل دلالة وبيان.
- ثمة مظاهر تداولية ينطوي عليها استخدام بعض الصيغ الاعتراضية كاستخدامها باعتبارها موائز تداولية أو استخدامها لتفعيل مبدأ التأدب ولتنظيم عملية التفاعل.

هوامش البحث:

(١) انظر الفيروزأبادى: القاموس المحيط، دار الجيل (د.ت) فصل العين، باب الضاد.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (الطبعة الثالثة- ١٤١٤هـ)، مادة (عرض). وانظر الميداني: البلاغة العربية، دمشق: دار القلم (الطبعة الأولى- ١٩٩٦م) ٢/٨٠.

(٣) أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (١٩٧٩م) ٤/٢٧٢.

(٤) ابن جني: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول(الطبعة الرابعة- د.ت) ص ١٥٩.

(٥) ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ٢/٣٩٢.

(٦)ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ٢/٣٩٢.

(٧) ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول(الطبعة الرابعة- د.ت) ١/٣٤١.

(٨) انظر ابن جني: الخصائص، مرجع سابق ١/٣٣٥.

(٩) انظر الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة: (١٩٦٤م) ١١/١٠٦.

(١٠) ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: (الطبعة الثانية، ١٩٦٩م) ١/٤٨١.

(١١) الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، القاهرة: (١٩٥٣) ص ٦٤.

(١٢) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (الطبعة الثالثة- ١٤١٤هـ)، ١٣/١٣٤.

(١٣) الفيروزأبادي: القاموس المحيط، مرجع سابق ٣/٣٤٠، ٣٤١.

(١٤) الزبيدي: تاج العروس، مصر: المطبعة الخيرية (١٣٠٦هـ) ٧/٣٦٤.

(١٥) إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، إشراف عبد السلام هارون، مطبعة مصر (١٩٦٠) ١/ ١٣٦.

(١٦) الزجاجي: الجمل في النحو، تحقيق د. علي توفيق الحمد، الأردن: (الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م) ص٣٣٩.

(١٧) ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، القاهرة: (الطبعة الأولى، ١٩٧٨م) ص ١٠.

(١٨) الرماني: الحدود في النحو، تحقيق د. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوتي، بغداد (١٩٦٩م) ص ٤٥.

(١٩) ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، بيروت: (الطبعة الخامسة، ١٩٧٩)، ص. ٤٩٠.

(٢٠) انظر ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، بيروت: دار الكتب العلمية، (طبعة ٢٠٠٠م) ١/٣٤٥.

(٢١) انظر الفارسي: الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان،بيروت: عالم الكتب (الطبعة الثانية- ١٩٩٦م)، ص ٩٢.

(٢٢) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، تقديم د. إيميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية (الطبعة الأولى- ٢٠٠١م) ١/٢٩٩.

(٢٣) انظر ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق د. أحمد محمد عبد الراضي، القاهرة: مكتبة الآداب (١٩٩٥)، ص ١٨.

(٢٤) ابن هشام: المرجع السابق ص ١٨.

(٢٥) ابن هشام: المرجع السابق ص ١٨.

(٢٦) انظر ابن هشام: اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق عبد الفتاح حموز، دار عمان (الطبعة الأولى ١٩٨٦)، ص ٤١.

(٢٧) المرجع السابق ص ٤٥.

(٢٨) ابن هشام: اعتراض الشرط على الشرط، مرجع سابق ص ٤٥.

(٢٩) انظر Woods, G. 2006. P.vii

(٣٠) Ibid., P. viii

(٣١) يعود هذا الرأى إلى جاك ديوران فيما اقتبسه عنه د. عبد الستار بن محمد العونى: مقاربة تاريخية لعلامات الترقيم، مجلة عالم الفكر الكويتية، مج ٢٦،ع٢ (١٩٩٧): ص ٣١٢.

(٣٢) انظر Woods, G. 2006. P.ix

(٥) انظر محمد صالح الشنطي: فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه، حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع (الطبعة الخامسة ٢٠٠١م)، ص ١٤٣.

(٣٤) انظر Ibid. P. 115

(٣٥) انظر Woods, G. 2006. P.115

(٣٦) انظر Ibid. P. 119

(٣٧) انظر Woods, G. 2006. P.117

(٣٨) انظر د. عبد الستار بن محمد العونى: مقاربة تاريخية لعلامات الترقيم،عالم الفكر، مج ٢٦، ع٢ (١٩٩٧)، ص ٣٠١، ٣٠٢.

(٣٩) انظر Woods, G. 2006. P.120

(٤٠) انظر حول هذا المفهوم Hannay, M. & kroon, C. 2005. P. 107

(٤١) انظر Hannay, M. & kroon, C. 2005. P. 107، وتم اقتباس هذا المثال عن دراسة أخرى هى دراسة Quirk et al 1985, P. 976

(٤٢) انظر Woods, G. 2006. P.115

(43) see Malinowski, B. 1972, p. 147,152; Duranti, A. 1985, p. 196; Goodwin, C. & Duranti, A. 1992, p. 12.

(44) Malinowski, B. 1972, p.152.

(45) see Bazerman, C. & Paradis, J. 1991. p.4

(46) see Malmkjaer K. 1991. P. 176،181; Trask, R. L. 1999. P.69،70

(٤٧) انظر بعض الدراسات التي قُدمت في هذا الإطار مثل دراسة Shalom, C. 2002 للمؤتمر الأكاديمى، ودراسة د. محمد نهار العلي Ali, M. 2004،Al لخطابات التوظيف، وكذلك دراسته 2005 للنعى في الصحافة الأردنية، ودراسته 2006 لدعوة الزفاف في المجتمع الأردنى، وانظر كذلك دراسة Swales, J. 1990، و Fortanet, I. 2005 للخطاب الأكاديمى، ودراسة Vergaro, C. 2005 لخطابات العمل، وغيرها

(٤٨) انظر هذه الخواص في دراسة Huddleston, R & Pullum, G. 2002. P. 20

(٤٩) انظر دراسة Harris, Z. S. 1952. P.2

(٥٠) انظر تشومسكى: المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة د. محمد فتيح، القاهرة: دار الفكر العربي (الطبعة الأولى ١٩٩٣)، ص ١٧٣، ١٧٤

(٥١) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب (١٩٩٨م)، ص ١٨.

(٥٢) المرجع السابق، ص ١٧.

(٥٣) وضعت علامة الاستفهام هنا كما يصنع أصحاب النظرية التوليدية للدلالة على عدم صحة هذه الجملة نحويًا.

(٥٤) انظر تشومسكى: المعرفة اللغوية، ترجمة د. محمد فتيح ١٩٩٣، ص ١٦٨.

(٥٥) انظر تشومسكى: المعرفة اللغوية، ترجمة د. محمد فتيح ١٩٩٣، ص ١٦٨.

(٥٦) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ٢٢.

(٥٧) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٣.

(٥٨) المرجع السابق.

(٥٩) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٩، ٢٠.

(٦٠) انظر Huddleston, R & Pullum, G. 2002. P.719

(٦١) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٣.

(٦٢) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٣.

(٦٣) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٤.

(٦٤) المرجع السابق، ص ١٥.

(٦٥) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٦.

(٢) السابق ص ١٧.

(٣) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٨.

(٦٨) المرجع السابق، ص ١٤.

(٦٩) السابق، ص ١٤.

(٧٠) السابق، ص ١٥.

(٧) السابق، ص ٢٣.

(٧٢) السابق، ص ١٦.

(٧٣) السابق ص ١٦.

(٧٤) السابق، ص ٢١.

(٧٥) السابق، ص ١٨.

(٧٦) السابق، ص ٢١،٢٢.

(٧٧) السابق، ص ٢٢.

(٧٨) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٩.

(٧٩) السابق، ص ٢١.

(٨٠) السابق، ص ١٤.

(٨١) السابق، ص ١٦.

(٨٢) السابق، ص ١٩.

(٨٣) السابق، ص ١٤.

(٨٤) السابق، ص ٢١.

(١) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، بيروت، دار الطليعة : (طبعة ٢٠٠٥م)، ص.٠٥

(٣) انظر خلف الله بن علي: التداولية مقدمة عامة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ١٤ العدد ١،٢٠١٧، ص ٢٣٨،٢٢١.

(٤) د. منتصر أمين عبد الرحيم: آفاق تداولية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،الأردن (الطبعة الأولى– ٢٠١٦م) الجزء الأول، ص ٩.

(٥) انظرد. سيف الدين طه الفقراء: الصرف العربي، رؤى تداولية ، دار اليازوردي: (٢٠٢٠م) ص ٦.

(٨٩) انظر Brinton, L. J. 1996,P. 35،36

(٩٠) نقلا عن Jucker, A. H. 1993, P. 463

(٩١) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٤.

(٩٢) السابق نفسه.

(١) خليفة الميساوي: تحليل المحادثة في ضوء نظرية التأدب، مجلة اللسانيات العربية، ع ١٣(يوليو ٢٠٢١م) ص ٢٤٤.

(٣) انظر حاتم عبيد: نظرية التأدب في اللسانيات التداولية، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج ٤٣، ع١ (٢٠١٤م) وانظر عماد شعير: مبدأ التأدب في خطاب الرئيس المصري محمد أمور السادات في الكنيست الإسرائيلي، مجلة تحليل الخطاب جامعة حلوان، مج ١٥، ع ١(٢٠٢٠م).

(٩٥) انظر Yule, G. 1996. P.60

(٩٦) انظر Brown, P. & Levinson, S. C. 1987. P. 15،16

(٩٧) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٦.

(٩٨) السابق نفسه.

(٩٩) السابق، ص ٢١.

(١٠٠) إبراهيم سعدة: الموقف السياسي، ص ١٣.

(١٠١) المرجع السابق، ص ١٧.

(١٠٢) المبادئ الثلاثة التي تنطوى عليها نظرية لاكوف في التأدب كما لخصتها ديبورا تانن Tannen, D. هى: لا تخدع، أعط خيارات، كن ودودا، انظر Tannen, D. 1984.P.11

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

إبراهيم سعدة ١٩٩٨:

الموقف السياسى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

ثانياً: المراجع العربية

١- ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدين):

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر(١٩٦٢م).

٢- إبراهيم مصطفى وآخرون:

المعجم الوسيط، إشراف عبد السلام هارون، مطبعة مصر (١٩٦٠).

٣- الأزهري:

تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة: (١٩٦٤م).

٤- أحمد حسن العروسي:

الحشو في النحو العربي – مفهومه، وآثاره، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية (جامعة ذمار) ع٣ (٢٠٢٠).

٥- د. أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل:

معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب (الطبعة الأولى، ٢٠٠٨).

٦-الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد):

أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاضلي، بيروت: المكتبة العصرية (الطبعة الثانية، ١٩٩٩).

٧- الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني):

التعريفات، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون (طبعة ١٩٨٥).

٨-ابن جني (أبو الفتح عثمان):

- الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج١ (الطبعة الرابعة، د. ت.).

- اللمع في العربية، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، القاهرة: (الطبعة الأولى، ١٩٧٨م).

٩- حاتم عبيد:

نظرية التأدب في اللسانيات التداولية، الكويت: مجلة عالم الفكر، مج٤٣ ع١ (٢٠١٤) ص. ١١٣- ١٥٠.

١٠- خلف الله بن علي:

التداولية مقدمة عامة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج١٤ ع١ (٢٠١٧) ص. ٢٢١- ٢٣٨.

١١- خليفة الميساوي:

تحليل المحادثة في ضوء نظرية التأدب، مجلة اللسانيات العربية ع١٣ (٢٠٢١) ص.٢٧٨ - ٢٤٢.

١٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي:

العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.

١٣- رابح العربي:

أسلوب الاعتراض في القرآن الكريم من خلال الكشاف للزمخشري دراسة نحوية بلاغية، رسالة ماجستير (٢٠٠٢) جامعة الجزائر، كلية الآداب.

١٤- الرماني:

الحدود في النحو، تحقيق د. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوتي، بغداد (١٩٦٩م).

١٥- الزبيدي (محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي):
تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، القاهرة: دار الهداية (د. ت.).
١٦-الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد):
المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال (الطبعة الأولى ١٩٩٣).
١٧- ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل):
الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة (الطبعة الثالثة ١٩٨٨).
١٨- السكاكي (يوسف ابن أبي بكر بن محمد بن علي):
مفتاح العلوم، مصر، مطبعة البابي الحلبي (الطبعة الثانية ١٩٩٠).
١٩- سماح إمكراز، وعلي حميداتو:
مصطلح الاعتراض عند الزمخشري من خلال تفسيره الكشاف، مجلة الصوتيات مج١٥ ع١ (٢٠١٩) ص. ٩٧ - ١٠٦.
٢٠- سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر):
الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي (الطبعة الثالثة ١٩٨٨).
٢١- ابن سيده (أبو الحسن علي بن اسماعيل):
المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي (الطبعة الأولى، ١٩٩٦).
٢٢- د. سيف الدين طه الفقراء:
الصرف العربي، رؤى تداولية، دار اليازوردي (٢٠٢٠).

٢٣- السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين):
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،مطبعة عيسى البابي الحلبي: (الطبعة الأولى ١٩٦٥م).
٢٤- الشاطبي (أبو إسحق إبراهيم بن موسى):
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مكة: جامعة أم القرى (الطبعة الأولى ٢٠٠٧).
٢٥-د. عبد الستار بن محمد العوني:
مقاربة تاريخية لعلامات الترقيم، مجلة عالم الفكر الكويتية، مج ٢٦، ع٢ (١٩٩٧)، ص ٢٦٥-٣١٨.
٢٦-عبد الله محمد الجعكي:
القيم الدلالية للفصل والاعتراض، مجلة التربوي (جامعة المرقب، كلية التربية بالخمس) ع١٠ (٢٠١٧) ص. ١٧٤- ١٨٩.
٢٧- عبد الهادي أبو طالب:
معجم تصحيح لغة الإعلام العربي (نسخة الكترونية خاصة ببرنامج المكتبة الشاملة).
٢٨- عبير ناصر الرشيدي:
المفاهيم التداولية، مجلة فكر وإبداع (رابطة الأدب الحديث) ج١٣٢ (٢٠٢٠)، ص. ٢٦٧- ٢٩٥.
٢٩- ابن عصفور الاشبيلي (علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي):
شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، بيروت، دار الكتب العلمية (٢٠٠٠).

٣٠- علي حسن فاعور

ديوان زهير بن أبي سلمى، دار بيروت للطباعة والنشر (١٩٨٢).

٣١- عماد شعير:

مبدأ التأدب في خطاب الرئيس المصري محمد أمور السادات في الكنيست الإسرائيلي، مجلة تحليل الخطاب (جامعة حلوان) مج١٥ ع١ (٢٠٢٠) ص. ٢٤٥- ٢٨٨.

٣٢- ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين):

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق د. عمر فاروق الطباع، بيروت: دار المعارف، (الطبعة الأولى ١٩٩٣).

- معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر (١٩٧٩).

٣٣- الفارسي(الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان بن أبان أبو علي):

- الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، بيروت: عالم الكتب (الطبعة الثانية ١٩٩٦).

- المسائل العسكريات، تحقيق علي جابر المنصوري،عمان: دار الثقافة (٢٠٠٢).

٣٤- الفيروزأبادى (مجد الدين محمد بن يعقوب):

القاموس المحيط، بيروت: دار الجيل (د. ت.).

٣٥- كاهنة دحمون:

الوظائف التداولية للجملة الاعتراضية في الخطاب الأدبي، مجلة الخطاب ع ٢ (٢٠٠٧).

٣٦- ابن مالك (محمد بن عبد الله):

شرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي، هاجر للطباعة والنشر (الطبعة الأولى ١٩٩٠).

٣٧- المبرد (محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمإلى الأزدي، أبو العباس):
المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د. ت..
٣٨- مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين:
الموسوعة القرآنية المتخصصة، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (طبعة ٢٠٠٢).
٣٩-محمد صالح الشنطي:
فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه، حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع (الطبعة الخامسة، ٢٠٠١).
٤٠- مسعود صحراوي:
التداولية عند العلماء العرب، "دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، بيروت: دار الطليعة (الطبعة الأولى ٢٠٠٥).
٤١- مصطفى بن محمد سليم الغلاييني:
جامع الدروس العربية، صيدا: المكتبة العصرية (الطبعة الثامنة والعشرون ١٩٩٣).
٤٢- د. منتصر أمين عبد الرحيم:
آفاق تداولية، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع (الطبعة الأولى، الجزء الأول ٢٠١٦).
٤٣- ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين):
لسان العرب، بيروت: دار صادر (الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.).
٤٤-الميداني (عبد الرحمن بن حسن حبنكة):
البلاغة العربية، دمشق: دار القلم (الطبعة الأولى ١٩٩٦م).

٤٥- ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف):

- اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق عبد الفتاح حموز، دار عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

- الإعراب عن قواعد الإعراب، ضبطه وصححه وعلق عليه د. أحمد محمد عبد الراضى، القاهرة: مكتبة الآداب (١٩٩٥).

٤٦- أبو هلال العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري):

الصناعتين الكتابة والشعر، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل (الطبعة الأولى ١٩٥٢)

٤٧- ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي):

شرح المفصل، تقديم د. إيميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية (الطبعة الأولى ٢٠٠١).

ثالثا: المراجع المترجمة

نعوم تشومسكى:

المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة د. محمد فتيح، القاهرة: دار الفكر العربى (الطبعة الأولى ١٩٩٣).

رابعا: المراجع الأجنبية

1- AL-Ali, M. N. 2004.

How to get yourself on the Door of a Job: A Cross-culture Contrastive Study of Arabic and English Job Application Letters.

Multilingual and Multicultural Development 25: 1-23.

……. 2005.

Communicating Messages of Solidarity, Promotion and Pride in Death Announcements Genre in Jordanian Newspapers.

Discourse and Society 16 (1): 5 - 31.

……. 2006.

Religious Affiliations and Masculine Power in Jordanian Wedding Invitation Genre.

Discourse and Society: 17(6): 691-714.

2- Bazerman C. & Paradis, J. 1991.

Textual Dynamics of the Profession.

Madison: University of Wisconsin Press.

3- Brinton, L. J. 1996.

Pragmatic Markers in English. Grammaticalization and Discourse Functions.

Berlin: Mouton de Gruyter.

4- Brown, P. & Levinson, S. 1987.

Politeness: Some Universals in Language Usage.

Cambridge: Cambridge University Press.

5- Crystal, D. 2008.

A Dictionary of Linguistics and Phonetics. 6th Edi, Blackwell.

6- Duranti, A. 1985.

Sociocultural Dimensions of Discourse.

In Van Dijk (Ed.): Handbook of Discourse Analysis. Vol.1: Disciplines of Discourse. New York: Academic Press. P. 193–230.

7- Fortanet, I. 2005.

Honoris Causa Speech: An Approach to Structure.

Discourse studies 7 (1): 31-51.

8- Goodwin, C. & Duranti, A. 1992.
Rethinking Context. Reprinted from Rethinking Context: Language as an Interactive Phenomenon.
Edited by Duranti, A. & Goodwin, Ch. Cambridge University Press. 1-42.
9- Hannay, M. & Kroon, C. 2005.
Act and the relationship between discourse and grammar.
Functions of Language, 12 (1): 87-124.
10- Harris, Z. S. 1952.
Discourse Analysis.
Language, 28 (1): 1-30.
11- Huddleston, R. & Pullum, G. 2002.
The Cambridge Grammar of the English Language.
Cambridge: Cambridge University Press.
12- Jucker, A. H. 1993.
The Discourse Marker *well*: A Relevance-Theoretical account.
Pragmatics 19: 435-452.
13- Malinowski, B. 1972.
Phatic Communication.
In J. Laver & S. Hutcheson 1972 (Eds.): Communication in Face to Face Interaction. Penguin Books. P.146 – 152.
14- Malmkjaer, K. 1991.
The Linguistics Encyclopedia. 2nd Edi.
Routledge, London & New York.
15- Quirk, R., Greenbaum, S., Leech, G., Svartvik, J. 1985.
A Comprehensive Grammar of the English Language.
London: Longman.
16- Robinson, D. 2003.

Performative linguistics. Speaking and translating as doing things with words.
Routledge, London & New York.

17- Shalom, C. 2002.
The Academic Conference: A Forum for Enacting Genre Knowledge.
In Ventola, E. Shalom, C. & Thompson, S. (Eds.): The Language of Conferencing. 51-68. Peter Lang.

18- Swales, J. 1990.
Genre Analysis: English in Research and Academic Settings. Cambridge: Cambridge University Press.

19- Tannen, D. 1984.
Conversational Style: Analyzing Talk among Friends.
Norwood, N. J: Ablex Publishing Corporation.

20- Trask, R. L. 1999.
Key Concepts in Language and Linguistics.
Routledge, London & New York.

21- Vergaro, C. 2005.
Discourse strategies in Italian and English 'for your information' FYI letters.
Discourse Studies 7 (1): 109-135.

21- Woods, G. 2006.
Punctuation: Simplified and Applied.
Wiley Publishing Inc.

22- Yule, G. 1996.
Pragmatics.
Oxford University Press.

Parenthetical sentences in the journalistic Discourse: structural and functional study

Abstract

This research deals with parenthetical sentences in a journalistic discourse by Ibraheem Se'dah to shed lights on the patterns of those sentences and the syntactic constraints which control its structures and the semantic of these structures and its parenthetic informations. The final section of this research explores the pragmatic aspects of such sentences.

Keywords: Parenthetical Sentence, Parenthetic Mark, Generative Grammar, Semantics, Pragmatics.